

المحاضرة الثانية الميزانية المالية والميزانية المالية

يستند التحليل المالي بشكله المبسط على تحليل الوضعية المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية محددة عادة لا تتجاوز السنة المالية، ويتم هذا النوع من التحليل عبر دراسة الميزانية وحسابات النتائج بشكل أساسي.

أولاً. تحليل الهيكلية المالية ومؤشرات التوازن المالي

يتم تحليل الهيكلية المالية من خلال تحليل الميزانية والذي يكون عادة من خلال منظورين هما: تحليل الذمة المالية والذي يهتم بدراسة ما للمؤسسة من حقوق وما عليها من التزامات في إطار الميزانية المالية، هذه القراءة تركز على تحليل القدرة على تحقيق السيولة والوفاء بالالتزامات، وفي هذا الإطار تقيم القدرة على الوفاء بدراسة رأس المال العامل ومجموعة من النسب المالية.

- التحليل الوظيفي ينظر للمؤسسة على أنها مجموعة من الوظائف والدورات المالية بحيث يدرس الميزانية بالنسبة إلى دورة الاستثمار ودورة الاستغلال ودورة التمويل، وفي هذا الإطار يتم هيكلية الميزانية الوظيفية بشكل بتصنيف الاستخدامات والموارد حسب هذه الدورات الثلاث، هذا العرض للموارد والاستخدامات يسمح بحساب رأس المال العامل الإجمالي، احتياجات رأس المال العامل للاستغلال وخارج الاستغلال والخزينة.

1- الميزانية:

الميزانية المالية:

أ- مفهوم الميزانية المالية: الميزانية هي تصوير للوضع المالي أو الحالة المالية للمؤسسة وذلك في لحظة زمنية معينة تاريخ إعداد القائمة وعليه فإن محتويات الميزانية هي عناصر لحظية وتعرف محاسبياً بمصطلح الأرصدة تمييزاً لها عن التيارات أو التدفقات والتي تمثل مكونات القوائم المالية الأخرى: حسابات النتائج، قائمة التدفقات النقدية وللميزانية جانبان ويسمى الجانب الأول بالخصوم أو المطلوبات وتدرج فيه كافة البنود الخاصة بخصوم المؤسسة والتزاماتها تجاه الآخرين، والثاني بالأصول أو الموجودات وتدرج فيه كافة البنود الخاصة بأصول المؤسسة وحقوقها على الآخرين.

كما تعرف الميزانية كذلك على أنها عبارة عن وثيقة محاسبية والتي تُعطي صورة مصغرة عن الذمة المالية لمؤسسة ما في فترة زمنية معينة نقصد بالذمة المالية هو ما للمؤسسة من ممتلكات وهو ما يسمى بالأصول وما عليها من مستحقات ويسمى بالخصوم.

ب- أهمية إعداد الميزانية: تبرز أهمية الميزانية من حيث أنها توفر معلومات عن طبيعة ومقدار الاستثمارات في أصول المؤسسة، والتزامات المؤسسة لدائنيها وحق الملاك على صافي أصول المؤسسة. ومن خلال مساهمتها في عملية التقرير المالي عن طريق توفير أساس لما يلي:

- حساب معدلات العائد

- تقييم هيكل رأس المال في المؤسسة،

- تقدير درجة السيولة والمرونة المالية في المؤسسة.

وبالتالي فمن أجل الحكم على درجة المخاطرة التي تتعرض لها المؤسسة وتقدير التدفقات النقدية لها في المستقبل، فإنه يجب تحليل الميزانية وتحديد مدى سيولة المؤسسة ومرونتها المالية.

ج- تقسيم عناصر الميزانية المالية :

يتم تقسيم عناصر الميزانية حسب مبدئين أساسيين هما

- مبدأ السيولة بالنسبة للأصول: بمعنى تقسيم عناصر الأصول بشكل تنازلي حسب المدة التي تستغرقها لتتحول إلى سيولة و هذا في إطار الشروط العادية لتحويلها .

مبدأ الإستحقاق بالنسبة للخصوم: بمعنى تقسيم عناصر الخصوم (نقصد) الديون بشكل تنازلي حسب درجة استحقاقها.

ج1 - أصول الميزانية المالية: الأصل هو كل ما تمتلكه المؤسسة و يعود عليها بمنفعة إقتصادية مستقبلية.

- الأصول الغير الجارية (التثبيتات): وهي الأصول التي تتم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل أو غير الموجهة لأن يتم تحقيقها خلال الاثني عشر شهرا ابتداء من تاريخ الإقفال، أو تلك الأصول الموجهة للاستعمال المستمر لتغطية احتياجات أنشطة المؤسسة مثل الأموال العينية الثابتة أو المعنوية. وتتمثل أهم هذه الأصول فيما يلي:

-**التثبيتات المعنوية:** وهو أصل غير نقدي وغير مادي مراقب ومستعمل من طرف المؤسسة في إطار أنشطتها العادية. ويقصد به تلك التثبيتات المعنوية (غير الملموسة التي تحتوي على العموم تراخيص أو إجازات الاستعمال المحلات التجارية المكتسبة، العلامات التجارية، البرامج المعلوماتية، براءات الاختراع، حقوق التأليف، مصاريف التطوير الخاصة بالقيم الثابتة، فارق الاقتناء إلخ.

التثبيتات المادية (العينية) : وهو أصل عيني تحوزه المؤسسة من أجل الإنتاج، تقديم الخدمات، والإيجار والاستعمال لأغراض إدارية، والذي يفترض أن تستغرق مدة استعماله إلى ما يعد مدة السنة المالية.

وتشمل كل من: الأراضي، تهيئات الأراضي المباني التركيبات التقنية المعدات والأدوات الصناعية بالإضافة إلى القيم الثابتة المادية الأخرى.

التثبيتات الجاري إنجازها: هي التثبيتات المادية أو غير المادية التي لا زالت لم تكتمل بعد في إنجازها، أي أنها في الواقع إنجازات الهدف منها أن تكون في النهاية تثبيبات فهي إذن تثبيبات غير قابلة بعد للاستعمال النهائي.

التثبيتات المالية: ويقصد بها أساسا تلك السندات المثبتة، فهي عبارة عن أصول طويلة الأجل تتعدى مدة بقائها داخل المحفظة المالية للمؤسسة لأثني عشر شهرا، ونميز بين:

◀ سندات المساهمة والحسابات الدائنة الملحقة التي يعد امتلاكها الدائم مفيدا لنشاط المؤسسة، خاصة وأنها تسمح لها بأن تمارس نفوذا على المؤسسة التي تصدر السندات، أو أن تمارس مراقبتها: المشاركة في المؤسسات الفرعية المؤسسات المشاركة لها أو المؤسسات المشتركة،

◀ السندات المثبتة لنشاط المحفظة الموجهة لكي توفر للمؤسسة على المدى الطويل بقدر أو بأخر، مردودية مرضية، لكن دون التدخل في تسيير المؤسسات التي تمت الحيازة على سنداتها،

◀ السندات المثبتة الأخرى التي تمثل أقساط رأس مال أو توظيفات ذات أمد طويل التي يمكن للمؤسسة الاحتفاظ بها حتى حلول أجل استحقاقها، أو ينوي الاحتفاظها أو يتعين عليه ذلك،

◀ القروض والديون التي أصدرتها المؤسسة والتي لا تنوي أو لا تسعها القيام ببيعها في الأجل القصير: الديون لدى الزبائن، وغيرها من ديون الاستغلال لأكثر من اثني عشر شهرا أو القروض التي تزيد على اثني عشر شهرا والمقدمة لأطراف أخرى.

- **الأصول الجارية:** تضم الأصول الجارية الأصول التي تتوقع المؤسسة تحقيقها أو بيعها أو استهلاكها في إطار دورة الاستغلال العادية التي تمثل الفترة الممتدة بين اقتناء المواد الأولية أو البضائع التي تدخل في عملية الاستغلال وإنجازها في شكل سيولة الخزينة، والأصول التي تتم حيازتها أساسا لأغراض المعاملات أو لمدة قصيرة والتي تتوقع المؤسسة تحقيقها خلال الاثني عشر شهرا، بالإضافة إلى السيولات أو شبه السيولات التي لا يخضع استعمالها لقيود. وتتمثل أهم هذه الأصول فيما يلي: المخزونات (قيم الإستغلال) : تتمثل في المخزونات من البضائع المواد واللوازم المنتجة التامة والنصف المصنعة وقيد التنفيذ...الخ.

- **الحسابات الدائنة والاستخدامات المماثلة:** وهي ما للمؤسسة على الغير سواء كان ذلك من: خلال النشاط الرئيسي أو كان نتيجة لأنشطة أخرى، و في الحالة الأولى تعرف هذه الحسابات بالذمم المدينة التجارية، وتتكون من المدينون و أوراق القبض، أما الذمم المدينة غير التجارية فيمكن أن نسوق أمثلة عليها مثل سلف الموظفين أو القروض الممنوحة للمؤسسات التابعة.....إلخ. ويجب عند تقويم تلك الأصول عمل مخصصات احتياطية في حالة وجود خسارة محتملة أو انخفاض في القيمة.

الموجودات وما يماثلها: وهي تخص القيم القابلة للتوظيف والنقدية بالخزينة والودائع تحت الطلب، بالإضافة إلى أشباه الخزينة التي تتمثل في الاستثمارات قصيرة الأجل التي يمكن تحويلها إلى مقدار محدد ومعروف من النقدية والتي لا تتعرض لدرجة عالية من المخاطر من حيث التغير في قيمتها.

ج2- رؤوس الأموال الخاصة : وهو ما تبقى من أصول المؤسسة بعد طرح كل خصومها، فهي تمثل فائض أصول المؤسسة عن خصومها الجارية و غير الجارية. وتضم كل من رأس المال الصادر، العلاوات والاحتياطات فارق التقييم 4 فارق إعادة التقييم فارق المعادلة الترحيل من جديد ونتيجة السنة المالية.

ج3 - خصوم الميزانية المالية: وهي التزامات حالية للمؤسسة ناتجة التزامات حالية للمؤسسة ناتجة عن أحداث ماضية، والتي تتطلب عملية سدادها وتسويتها خروج تدفقات من الموارد التي تملكها المؤسسة وتمثل منافع اقتصادية. وتنقسم الخصوم إلى:

الخصوم الغير جارية: وهي الالتزامات التي لا يتم تسديدها خلال الدورة العادية التشغيلية للمؤسسة، أو التي لا تستحق خلال اثني عشر شهرا، أو تلك التي قد يكون للمؤسسة حق غير مشروط بتأجيل سدادها لأكثر من اثني عشر شهرا، وكذلك الالتزام الذي يتوقع أن سيتم إعادة تمويله بموجب تسهيلات قروض حالية حتى لو استحق خلال الاثني عشر شهر. المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا وتتمثل فيما يلي : O

✓ إعانات الاستثمار أو التجهيز و هي الأموال المخصصة من طرف الدولة و الجماعات المحلية من أجل اقتناء أصل جديد أو تمويل عملياتها على المدى الطويل،

✓ المؤونات: تتمثل مؤونات الأخطار والتكاليف في زيادة الخصوم المستحقة لأجال قصيرة أو طويلة، فإنها تعكس وجود مخاطر وخسائر متوقعة عند نهاية الدورة إلا أنها تتضمن عنصر عدم التأكد بشأن مبالغها وتحققها؛

✓ الضرائب وتتمثل في كل من الضرائب المؤجلة أصول الضرائب المؤجلة خصوم ومؤونات الضرائب والضرائب المؤجلة على الأصول هي مبالغ الضرائب على النتيجة المتوقع استرجاعها في الفترات المقبلة و المتعلقة بفروقات زمنية قابلة للخصم، أما الضرائب المؤجلة على الخصوم هي مبالغ الضرائب علاننتيجة الواجب دفعها في السنوات المقبلة و المتعلقة بالفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة

- **الإقتراضات والديون:** هي الموارد المالية الخارجية التي تحصلت عليها المؤسسة من المؤسسات المالية والبنوك، أو الجمهور من أجل تمويل عملياتها التشغيلية والاستثمارية بصفة دائمة، وتساهم

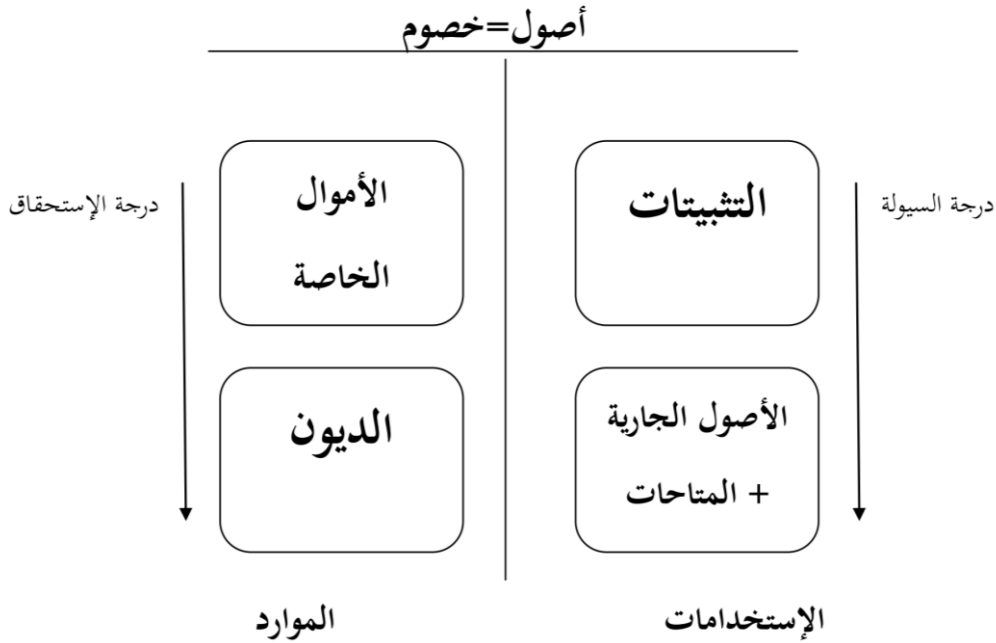
مع الأموال الخاصة في تغطية الاحتياجات الدائمة للمؤسسة، وتشمل السندات القروض البنكية طويلة الأجل وأوراق الدفع من طويلة الأجل.

- **الخصوم الجارية** : هي الالتزامات التي يتوقع أن يتم تسويتها خلال دورة الاستغلال أو خلال الاثني عشر شهرا المالية لتاريخ الإقفال ، وتتضمن العناصر التالية :

الذمم الدائنة : وهو ما على المؤسسة من التزامات تجاه الغير نتيجة لحصولها على البضائع بالأجل، أو حصولها على الخدمات بالأجل أيضا، وتتكون من الموردون العاملون، ضرائب الدخل المستحقة.

القروض قصيرة الأجل وهي القروض التي حصلت عليها المؤسسات أو الأفراد ويتطلب تسديدها خلال فترة مالية واحدة.

الشكل يوضح المحاور الأربعة الكبرى للميزانية المالية

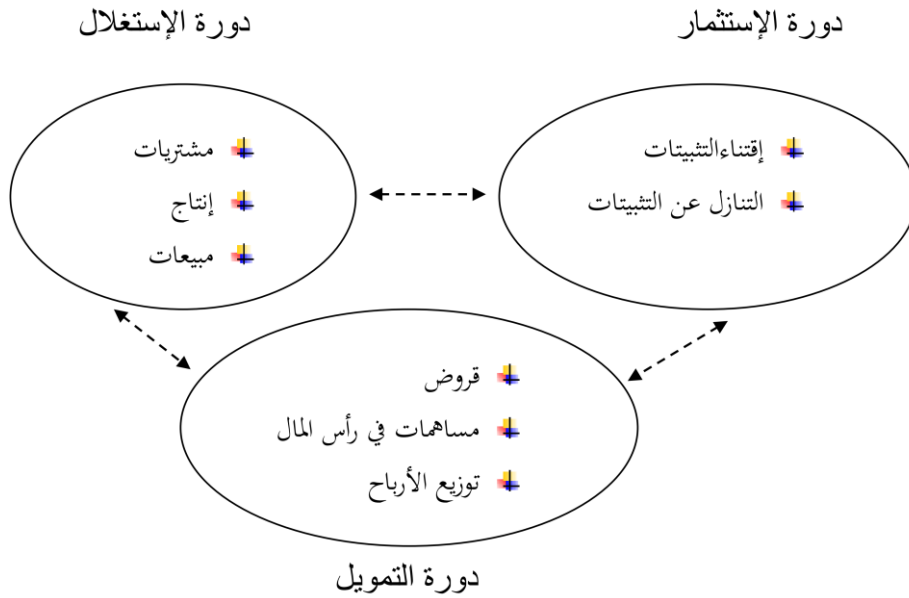


الجدول يوضح الميزانية المالية

المبلغ	الخصوم	المبلغ	الأصول
	<p>رؤوس الأموال الخاصة</p> <p>رأس المال تم إصداره</p> <p>رأس المال غير مستعان به</p> <p>العلاوات المرتبطة برأس المال</p> <p>الاحتياطيات</p> <p>فوارق إعادة التقييم</p> <p>فارق المعادلة</p> <p>النتيجة الصافية</p> <p>رؤوس أموال خاصة أخرى/ ترحيل من جديد</p> <p>حصة الشركة المدمجة</p> <p>حصة ذوي الاقلية</p>		<p>أصول غير جارية</p> <p>فارق الاقتناء</p> <p>تثبيات معنوية</p> <p>تثبيات عينية</p> <p>أراض</p> <p>مبان</p> <p>تثبيات عينية أخرى</p> <p>تثبيات يجري إنجازها</p> <p>تثبيات مالية</p> <p>سندات وضوعة محل معادلة</p> <p>مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة</p> <p>سندات أخرى مثبتة</p> <p>قروض وأصول مالية أخرى غير جارية</p> <p>ضرائب مؤجلة على الأصول</p>
	مجموع الأموال الخاصة		مجموع الأصول غير الجارية
	<p>الخصوم الغير الجارية</p> <p>قروض وديون مالية</p> <p>ضرائب وديون مالية</p> <p>ضرائب مؤجلة</p> <p>ديون أخرى غير جارية</p> <p>مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا</p>		<p>أصول جارية</p> <p>مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ</p> <p>حسابات دائنة واستخدامات مماثلة</p> <p>الزيائن</p> <p>المدينون الآخرون</p> <p>الضرائب وما شابها</p> <p>الموجودات وما شابها</p> <p>الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية</p> <p>الأخرى</p> <p>البنك</p> <p>الصندوق</p>
	مجموع الخصوم الغير الجارية		
	<p>الخصوم الجارية</p> <p>موردون وحسابات ملحقة</p> <p>ضرائب</p> <p>ديون أخرى</p> <p>خزينة سلبية</p>		
	مجموع الخصوم الجارية		مجموع الأصول الجارية
	مجموع الخصوم		مجموع الأصول

- الميزانية الوظيفية: إن المنظور الوظيفي للميزانية يركز على دراسة نشاط المؤسسة من خلال الموارد المالية (دورة) (التمويل وكيفية استعمالها لتمويل استخداماتها (دورة الاستثمار ودورة الاستغلال). الشكل الموالي يوضح مختلف الدورات الثلاث.

الشكل يوضح دورات المؤسسة حسب المنظور الوظيفي.



- دورة الإستغلال: تشمل عمليات الإستغلال داخل المؤسسة على سبيل الذكر كل من شراء للمواد الأولية، دفع أجور العمال، المنتجات بيع والخدمات إلى غير ذلك من العمليات التي تقوم بها المؤسسة خلال سنة نشاطها، وعليه فدورة الإستغلال تشمل كل العمليات المرتبطة بالنشاط الرئيسي للمؤسسة سواء كان إنتاجي أو تجاري، حيث تبدأ هذه الدورة من تسليم الموردين للسلع والمواد وينتهي عند تسديد الزبائن لمستحقاتهم اتجاه المؤسسة، حيث أن الفرق ما بين المقبوضات والمدفوعات الناتجة عن عمليات الإستغلال تمثل الفائض الإستغلالي للخزينة.

- دورة الإستثمار: تساهم عمليات الإستثمار التي تقوم بها المؤسسة في تعديل محيطها، جهازها الإنتاجي وإستراتيجتها، حيث تجمع دورة الإستثمار بين العمليات التي تهدف إلى إقتناء أو التنازل عن الأصول الثابتة على شاكلة شراء الأراضي، بناء مصنع أو التنازل عن الآلات الإنتاجية.

- دورة التمويل: تسمح عمليات التمويل بإمكانية إمتلاك المؤسسة للموارد المالية اللازمة لنشاطها والمتمثلة في الحصول على القروض وسدادها، توزيع الأرباح على المساهمين بالإضافة إلى رفع رأس المال.

إنّ كل من العمليات الثلاث المذكورة أعلاه تولد نوعين من التدفقات تدفقات مادية وأخرى نقدية، حيث أنّ الفرق الذي يحصل ما بين هاذين التدفقين يخلق للمؤسسة إمّا فائض أو عجز في التمويل.

ثانياً: التحليل المالي حسب المنظور الوظيفي

جاء هذا التحليل ليتجاوز القصور الذي ظهر في التحليل السابق حسب منظور سيولة (استحقاق)، الذي ارتكز على المفهوم الذمي للمؤسسة، ليعطي مفهوم جديد للمؤسسة يكون بديل لهذا المنظور، حيث يعرف المؤسسة على أنها وحدة اقتصادية تتركب من مجموعة من الوظائف ممثلة في وظيفة الاستغلال ووظيفة الإستثمار ووظيفة التمويل، تشكل في مجملها وحدة قادرة على ممارسة نشاط اقتصادي.

أولاً: وظائف المؤسسة وفق المنظور الوظيفي

1- وظيفة الاستغلال

تعتبر وظيفة الاستغلال عن النشاط الأساسي للمؤسسة، وبذلك هي تحدد طبيعة نشاطها (صناعي، تجاري، خدماتي، مختلط فهي تمثل المراحل الرئيسية المكونة للنشاط الأصلي للمؤسسة بدءاً من مرحلة التموين مروراً بمرحلة التخزين بعدها مرحلة التصنيع وانتهاءً بمرحلة التوزيع.

2- وظيفة الإستثمار

يتمثل دور وظيفة الإستثمار في تزويد المؤسسة بمختلف تجهيزات الإنتاج والوسائل الضرورية لممارسة النشاط، وتقوم هذه الوظيفة بعمليتين أساسيتين هما:

- **حيازة التثبيبات:** شراء احتياجات المؤسسة من التجهيزات والمعدات وغيرها.
- **التنازل عن التثبيبات:** تقوم المؤسسة بالتنازل عن التثبيبات بسبب انتهاء عمرها الافتراضي ومن أجل تمويل نشاطها.

3- وظيفة التمويل

يتمثل دور وظيفة التمويل في توفير الموارد المالية الضرورية للتمويل ووظيفة الاستغلال ووظيفة الإستثمار، سواء عن طريق الاعتماد في التمويل على مصادر داخلية أو مصادر خارجية.

ثانيا: الميزانية الوظيفية

1- مفهوم الميزانية الوظيفية

تعرف الميزانية الوظيفية على انها اداة للتحليل المالي تقيم فيها الاستخدامات (عناصر الأصول) والموارد عناصر الخصوم بالقيمة الإجمالية، حيث يتم ترتيب الاستخدامات والموارد حسب ثلاثة وظائف أساسية:

وظيفة الاستغلال ووظيفة التمويل ووظيفة الاستثمار.

2- الأسس التي قامت عليها الميزانية الوظيفية:

تتمثل أهم أسس الميزانية الوظيفية في مايلي:

- يصطلح على الأصول بالاستخدامات والخصوم الموارد؛

- تحسب الاستخدامات بقيم إجمالية دون طرح المؤونات والاهتلاكات مع اعتبار الاهتلاكات والمؤونات على أنها موارد متوسطة وطويلة الاجل؛

- يتم ترتيب عناصر الاستخدامات والموارد وتصنيفها تبعا للوظائف (وظيفة الاستغلال، خارج الاستغلال، وظيفة الاستثمار ووظيفة التمويل).

3- مستويات الميزانية الوظيفية

توجد أربعة مستويات للميزانية الوظيفية هي:

مستوى الموارد الدائمة والاستخدامات المستقرة (مستوى رأس المال العامل الوظيفي FRNG)

يتمثل في الموارد من مصادر التمويل المتوسطة والطويلة المدى مثل رؤوس الأموال الخاصة والديون طويلة ومتوسطة الأجل (خصوم غير جارية، بالإضافة إلى الإهتلاكات والمؤونات والإحتياطات، أما الاستخدامات المستقرة (الأصول غير الجارية تتضمن كل التثبيتات التي تمتلكها المؤسسة معنوية، مادية، مالية)، حيث يكون هذا المستوى في أعلى الميزانية الوظيفية.

مستوى الاستخدامات للاستغلال وموارد للاستغلال (مستوى الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال)

يتمثل في احتياجات دورة الاستغلال المرتبطة مباشرة بالنشاط من مخزون وعملاء وغيرها وموارد دورة الاستغلال المرتبطة مباشرة بالنشاط من موردين وحسابات الملحقة وضرائب وغيرها.

مستوى الاستخدامات خارج الاستغلال وموارد خارج الاستغلال (مستوى الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال)

يمثل هذا المستوى الاستخدامات والموارد غير المرتبطة مباشرة بالنشاط الاستغلالي الأساسي للمؤسسة (ذات طابع استثنائي). مستوى الخزينة الصافية:

تتمثل في استخدامات الخزينة وموارد الخزينة

4- بناء الميزانية الوظيفية

يمكن توضيح الميزانية الوظيفية في الجدول التالي:

الجدول يوضح الميزانية الوظيفية

الموارد	الاستخدامات
R_D الموارد الدائمة الأموال الخاصة الديون المالية	ES الاستخدامات المستقرة التثبيات المادية والمعنوية والمالي الأصول ذات الطبيعة المستقرة
R_{ex} موارد الاستغلال الموردون والحسابات المماثلة	E_{ex} استخدامات الاستغلال المخزونات الاجمالية الزبائن والحسابات المماثلة
R_{hex} موارد خارج الاستغلال موارد أخرى	E_{hex} استخدامات خارج الاستغلال حقوق أخرى
R_t موارد الخزينة الاعتمادات البنكية الجارية	E_x استخدامات الخزينة النقديات
مجموع الموارد	مجموع الاستخدامات

5- مؤشرات التوازن المالي وفق منظور الوظيفي

تتمثل مؤشرات التوازن المالي الوظيفي التي يمكن على أساسها تحديد التوازن المالي الدائم للمؤسسة في مايلي:

5-1- رأس المال العامل الوظيفي (FRNG)

5-1-1- تعريف رأس المال العامل الوظيفي

يعرف رأس المال العامل الوظيفي على أنه ذلك الفائض المالي الناتج عن الموارد الدائمة المتاحة بعد تمويل الاستخدامات الإجمالية المستقرة والموجه لتمويل استخدامات الاستغلال.

5-1-2- كيفية حساب رأس المال العامل الوظيفي

يحسب رأس المال العامل الوظيفي بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الوظيفي = الموارد الدائمة - الاستخدامات المستقرة الإجمالية

5-1-3- حالات رأس المال العامل الوظيفي :

توجد ثلاثة حالات لرأس المال العامل الوظيفي هي :

رأس المال العامل الوظيفي موجب $FRNG > 0$: هذا يعني أن المؤسسة في حالة توازن مالي على المدى الطويل، أي تمكنت من تغطية كامل احتياجاتها طويلة الأجل باستخدام موارد طويلة الأجل مع تحقيق فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية.

رأس المال العامل الوظيفي سالب $FRNG < 0$: هذا يعني أن المؤسسة عجزت عن تمويل الاستخدامات الإجمالية المستقرة باستخدام مواردها المالية المتاحة، وبالتالي حققت عجز وهي بحاجة إلى أموال إضافية أو بحاجة إلى تقليص التثبيتات حتى تنو مع امكانياتها المالية.

رأس المال العامل الوظيفي معدوم $FRNG = 0$: يعني أن المؤسسة استطاعت تمويل مختلف الاستخدامات المستقرة باستخدام الموارد المالية الدائمة دون تحقيق فائض ولا عجز.

5-2-2- الاحتياجات في رأس المال العامل BFR

5-2-1- تعريف الاحتياجات في رأس المال العامل

تعرف الاحتياجات في رأس المال العامل بأنها الأموال التي تحتاجها المؤسسة لتغطية احتياجاتها خلال دورة الاستغلال وخارج الاستغلال والتي تنشأ بفعل التباينات الزمنية (تباينات متعلقة بالتدفقات الحقيقية وتباينات متعلقة بالتدفقات) المالية التي تحدث لعناصر الاستغلال والعناصر خارج الاستغلال.

5-2-2- أنواع الاحتياجات في رأس المال العامل

تنقسم احتياجات رأس المال العامل إلى احتياجات في رأس المال للاستغلال واحتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال.

احتياجات في رأس المال العامل للاستغلال BFRex: تمثل الاحتياجات المرتبطة بدورة الاستغلال، أي الفرق بين احتياجات دورة الاستغلال (مخزونات وحقوق) وموارد دورة الاستغلال (ديون الاستغلال)، حيث تحسب بالعلاقة التالية:

احتياجات في رأس المال العامل للاستغلال = استخدامات دورة الاستغلال (Eex) - موارد دورة الاستغلال (Rex)

احتياجات في رأس المال العامل خارج الاستغلال BFRhex: تتعلق بالاحتياجات الناتجة عن النشاطات غير الأساسية، حيث تحسب بالعلاقة التالية:

احتياجات في رأس المال العامل خارج الاستغلال = استخدامات خارج الاستغلال (Ehex) - موارد خارج الاستغلال (Rhex)

احتياجات في رأس المال العامل الإجمالي (BFRg): تمثل مجموع احتياجات في رأس المال للاستغلال واحتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$BFRg = BFRex + BFRhex$$

5-3- الخزينة الصافية (TN)

5-3-1 مفهوم الخزينة الصافية

تعرف الخزينة الصافية على أنها ذلك الفائض من رأس المال العامل الوظيفي بعد تغطية احتياجات رأس المال العامل، حيث إذا تمكنت المؤسسة من تغطية كافة احتياجاتها المالية تكون الخزينة موجبة، أما إذا لم تتمكن المؤسسة من تغطية مختلف احتياجاتها تكون الخزينة سالبة.

5-3-2- كيفية حسابها

يمكن حساب الخزينة الصافية بطريقتين:

الخزينة الصافية = رأس المال العامل الوظيفي - احتياجات رأس المال العامل الإجمالية

الخزينة الصافية = استخدامات الخزينة (أصول الخزينة) - موارد الخزينة (خصوم الخزينة)

6- حالات عجز في الخزينة (حالات خلل في التوازن المالي الوظيفي)

تتمثل حالات الخلل المالي الوظيفي في العناصر التالية:

❖ **نمو سريع غير متحكم فيه:** تحدث أزمة في الخزينة (عجز في الخزينة إذا كان الاحتياج في رأس المال العامل ينمو بالتوازن بوتيرة أكبر من معدل نمو رقم الأعمال، فيؤدي ذلك إلى استهلاك السيولة النقدية المتاحة، حيث هذه الحالة تكون غالباً في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في أسواق نشطة، تعالج هذه الحالة من خلال:

- رفع رأس المال العامل عن طريق الحصول على قروض جديدة أو التنازل على التثبيات؛

- تسريع تحصيل حقوق المؤسسة وتمديد آجال الموردين وتخفيض المخزون.

❖ **خطأ في السياسة المالية:** تحدث أزمة في الخزينة (عجز الخزينة) إذا قامت المؤسسة بتمويل

الاستخدامات المستقرة ذات أجل طويل بموارد ذات أجل قصير، بمعنى عدم التزام بقاعدة التوازن المالي.

❖ **تدهور النشاط:** تحدث أزمة في الخزينة إذا كان هناك تراجع حاد في رقم الأعمال يؤدي إلى

خفض النتيجة وخفض مستوى الموارد المالية الدائمة مما يؤثر على رأس مال العامل. تعالج هذه

الحالة من خلال الحلول التالية:

- معرفة أسباب انخفاض رقم الاعمال؛

- التنازل على بعض التثبيات التي لا تؤثر على الطاقة الانتاجية من أجل تحسين مستوى

الموارد المالية.

❖ **سوء تسيير عناصر الاستغلال:** تحدث أزمة في الخزينة عجز في (الخزينة إذا كان آجال ممنوحة للعملاء طويلة مقابل قبول آجال قصيرة لدفع مستحقات الموردين، ويتم معالجة هذه الحال من خلال وضع نظام فعال لتسيير عناصر الاستغلال.

❖ **تسجيل خسائر متراكمة:** تحدث أزمة في الخزينة (عجز في الخزينة)، نتيجة الخسائر المتراكمة التي تؤدي إلى تخفيض الأموال الخاصة وبالتالي انخفاض الموارد المالية الدائمة، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع رأس المال العامل بحيث يصبح لا يغطي احتياجات رأس المال العامل. تتمثل الاقتراحات لمعالجة هذه الحالة في مايلي:

- وضع خطة طويلة الأجل لتحسين النتيجة؛

- تحليل المردودية؛

- الحصول على موارد مالية اضافية.

7- شروط التوازن المالي الوظيفي

لكي يكون توازن مالي حسب المنظور الوظيفي يجب توفر الشروط التالية:

7-1- **الشرط الأول:** رأس المال العامل الوظيفي موجب الموارد) الدائمة أكبر من الاستخدامات المستقرة ، (FRNG) حيث تحقق ذلك إذا تمكنت المؤسسة من تمويل الاستخدامات المستقرة باستخدام الموارد الدائمة مع بقاء فائض مالي.

7-2- **الشرط الثاني:** رأس المال العامل الوظيفي اكبر من احتياجات في رأس المال العامل الاجمالية، بمعنى يجب أن يغطي رأس المال العامل الوظيفي الاحتياج في رأس المال العامل الاجمالي.

7-3- **الشرط الثالث:** الخزينة الصافية موجب (TN0)، يعني ذلك أن رأس المال العامل الوظيفي أكبر من احتياجات في رأس المال العامل الإجمالية، كذلك في هذه الحالة تتمكن المؤسسة من تغطية استخدامات الخزينة عن طريق موارد الخزينة.

8- الإنتقادات الموجهة لتحليل المالي الوظيفي

تتمثل أهم الإنتقادات الموجهة لتحليل الوظيفي مايلي:

✓ ادماج المؤونات ضمن موارد الدائمة، حيث تعتبر المؤونات من عناصر الاستغلال قصيرة الأجل؛

✓ يتعبر هذا التحليل أن مستوى الخزينة عندما تقترب من الصفر تكون المؤسسة في حالة توازن

مالي، لكن الواقع يؤكد أن المؤسسات في حاجة أموال أو سيولة كافية للتمتع بالمرونة الكافية؛

✓ الخزينة حسب التحليل الوظيفي غامضة ولا يمكن التعرف على كيفية تشكلها ولا النشاطات

المسؤولة على حالة العجز أو الفائض.